E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part II)
8 September 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية
وتمويل التنمية
الدورة العاشرة: تحرير التجارة الخارجية
القاهرة، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

عرض ما تم إنجازه في مجال تحرير التجارة الخارجية

تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا في الفترة 2012-2015

موجز

نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ الدورة السابعة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (بيروت، 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، مجموعة من الأنشطة المقررة في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج عمل الإسكوا لفترتي السنتين 2012-2013 و2014-2015. وتضمنت الأنشطة: (أ) إعداد دراسات وكتيبات؛ (ب) تنظيم اجتماعات لفرق الخبراء؛ (ج) تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وبناء قدراتها (ورشات عمل، دراسات/تقارير، مشاريع)، بما في ذلك في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف لتعزيز حركة التجارة وبناء الشراكات؛ (د) تنفيذ مشاريع بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً للأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية. وهي معروضة على اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا للاطلاع عليها ومناقشتها وتقديم المقترحات بشأن متابعة تنفيذها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- الدراسات والكتيبات	31-6	4
ثانياً- الاجتماعات	38-32	9
ثالثاً- أنشطة الدعم الفني وبناء القدرات للدول الأعضاء	55-39	11
رابعاً- المشاريع الممولة من حساب التنمية	69-56	15

مقدمـة

1- تندرج الأنشطة التي تنفذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمتعلقة بتحرير التجارة الخارجية ضمن البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج عمل الإسكوا. وكان الهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي 3 في إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2012-2013 تحقيق التنمية الاقتصادية والتعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق وضع سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، وتوفير التمويل الكافي لأغراض التنمية، وتعزيز التكامل الإقليمي بما في ذلك النقل وتيسير التجارة. وفي إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015، يهدف البرنامج الفرعي 3 إلى تحقيق مستوى عيش لائق عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة والتكامل الاقتصادي. وتتولى متابعة تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل في الإسكوا.

2- وفي إطار البرنامج الفرعي 3 لفترة السنتين 2012-2013، تندرج الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في البلدان العربية في إطار الإنجازين المتوقعين (ب) و(ج). ويتعلق الإنجاز المتوقع (ب) بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المبرمة في إطار الإسكوا من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، فضلاً عن شتى العناصر الأخرى لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي بما في ذلك الأطر المؤسسية وتيسير النقل والتجارة، وسلامة المرور على الطرق. ويتعلق الإنجاز المتوقع (ج) بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى زيادة حجم التجارة الدولية، وتنفيذ هذه الاتفاقات.

3- وفي إطار البرنامج الفرعي 3 لفترة السنتين 2014-2015، تندرج الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار الإنجازين المتوقعين (ج) و(د). ويتعلق الإنجاز المتوقع (ج) بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وضمان تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية لزيادة إمكانية تحقيق التكامل بين بلدان المنطقة. ويتعلق الإنجاز المتوقع (د) بتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء من خلال إرساء ومواءمة الهياكل الأساسية الإقليمية المادية والتشريعية.

4- وتستعرض هذه الوثيقة الأنشطة المتصلة بتحرير التجارة الخارجية التي نفذتها الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي 3 من برنامج عملها لفترتي السنتين الحالية 2014-2015، والسابقة 2012-2013، لأن الأنشطة التي نُفّذت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق لم يتناولها التقرير المرحلي المقدم من الأمانة التنفيذية إلى الدورة الثامنة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (عمّان، 7-8 تشرين الأول/أكتوبر 2013). ومن هذه الأنشطة إجراء دراسات وإعداد كتيبات ونشرات وغير ذلك، وعقد اجتماعات الخبراء وورشات العمل؛ وتحسين قدرات الدول الأعضاء في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف، بهدف تعزيز حركة التجارة وبناء الشراكات؛ وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء.

5- وقد سعت الإسكوا من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى العمل مع الدول الأعضاء على متابعة قضايا التجارة العالمية، مثل تعزيز دور المنطقة في النظام التجاري العالمي، وتعميم إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتصديق على اتفاقاتها والاتفاقات الثنائية والإقليمية الأخرى، وتيسير التجارة، وإزالة العوائق غير الجمركية، وتحرير التجارة في الخدمات، ودعم التجارة البينية، وتعزيز تنافسية التجارة الخارجية في

الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بين بلدان منطقة الإسكوا وبلدان الجنوب، بالإضافة إلى التقريب بين مواقف البلدان العربية تجاه مفاوضات جولة الدوحة للتنمية.

الأنشطة المتصلة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا التي نفذت خلال الفترة 2015-2012

أولاً- الدراسات والكتيبات

دراسة فنية حول الخدمات وتحرير التجارة والتنظيم في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، ومصر

6- تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن دور التجارة في الخدمات ومنافعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على قطاع الخدمات المالية في الأردن والإمارات العربية المتحدة وعُمان ومصر. فتحلل أثر تحرير التجارة في الخدمات في هذا البلدان الأربعة داعمة تحليلها بأمثلة. وتتناول العلاقة بين تجارة السلع وأداء الدول الأعضاء في الإسكوا في قطاع الخدمات، وتقيس أثر تحرير التجارة في الخدمات من خلال إظهار مساهمة ذلك في زيادة التنافسية والنمو والكفاءة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناقشة تبعات القيود على التجارة في الخدمات. وتتطرق الدراسة إلى آثار تحرير التجارة على قطاعات أخرى كالاتصالات، والسياحة، والنقل، وتتناول مسألة التكاليف والمجالات التي يمكن أن تؤثر عليها. وتقترح ختاماً توصيات وتدابير إصلاحية لتعزيز تحرير التجارة في الخدمات.

حالة تنفيذ اتفاقات التجارة في منطقة الإسكوا

7- يعرض هذا الكتيّب لمحة عامة عن حالة تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة في الدول الأعضاء في الإسكوا. ويحلل أثر الانضمام إلى هذه الاتفاقات التجارية على حركة التجارة في المنطقة. ويقترح في الختام عدداً من التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها لدفع التجارة البينية وزيادة تنافسيتها في السوق العالمية.

أرقام رئيسية في التجارة العربية

8- تعرض هذه الورقة أبرز الحقائق والأرقام المتعلقة بالتجارة في المنطقة العربية. وتعلل سبب تدني مستويات التجارة البينية العربية، وتخلص إلى اقتراح عدد من التدابير لتجاوز العقبات التي تعترضها.

مبادرات تيسير التجارة في منطقة الإسكوا

9- يقدم هذا الكتيّب لمحة عامة عن المبادرات التي اتخذتها الإسكوا في مجال تيسير التجارة، ومنها نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام) ومكوناته المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، واللجان الوطنية المعنية بالنقل وتسهيل التجارة في المنطقة العربية، ومبادرة النافذة الواحدة لتيسير التجارة. ويقدم الكتيّب تقييماً للعوائق الفنية والتحديات العديدة

التي تواجه التجارة في المنطقة، ويقترح تدابير لمواجهتها، ويحدد سبل المضي قدماً لتعزيز التجارة ووضع الدول الأعضاء في صدارة النظام التجاري العالمي.

مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المترتبة على المنطقة العربية

10- تنظر هذه الدراسة في أثر مقترحات تنفيذ أجندة الدوحة للتنمية على التجارة الزراعية في البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتبين نتائج تمرين محاكاة قائم على أربعة سيناريوهات في كل منها التزامات مختلفة بالنفاذ إلى الأسواق، والمكاسب التي يمكن أن تحققها البلدان.

آثار مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية في منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية

11- تقيّم هذه الدراسة إمكانية استفادة البلدان العربية من مفاوضات جولة الدوحة بشأن النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية. فتعتمد نموذج ميراج (وضع نماذج للعلاقات الدولية في حالة التوازن العام) في التحليل التجريبي لآثار السيناريوهات الثلاثة المقترحة لمفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية على الاقتصادات العربية، مع الإشارة إلى العوامل الأساسية التي يمكن أن تساهم في نجاحها.

التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية

12- أطلقت الإسكوا في شباط/فبراير 2014 في تونس تقريراً بعنوان "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية". وهذا التقرير هو ثمرة مبادرة تعاونية أطلقتها الإسكوا وشاركت فيها مجموعة من المفكرين العرب البارزين من خلفيات مختلفة. وهو عبارة عن خارطة طريق لتحقيق التكامل، تستعرض سبل التكامل في مناطق أخرى نجحت بلدانها في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار بالرغم من تدني النقاط المشتركة في ما بينها بالمقارنة مع البلدان العربية. ويعرض التقرير أيضاً رؤية استراتيجية لتحقيق التكامل العربي في مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعامة، والثقافية.

13- وانطلاقاً من أن التكامل الاقتصادي يمهد الطريق إلى التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي الشامل الذي يترافق مع تنمية حقيقية ومستدامة، يقدم التقرير تحليلاً معمقاً لتاريخ التكامل الاقتصادي في المنطقة وآلياته.

14- فالبلدان العربية تسعى منذ خمسينات القرن العشرين إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، لكن الجهود التي بذلتها لم تنجح في تحقيق مكاسب اقتصادية فعلية. ويدعو التقرير البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق التكامل الشامل للتغلب على التحديات الإنمائية، وتحقيق رفاه الإنسان، والتنافس مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. ويطالب بالإسراع في إنجاز مشاريع التكامل الحالية أي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي؛ وبتحرير التجارة في الخدمات وحركة رؤوس الأموال والقوى العاملة بين البلدان العربية؛ وتطوير سلاسل القيمة للإنتاج الإقليمي.

15- ويستعرض التقرير عدداً من تجارب التكامل الإقليمي الناجحة في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا. وكان معظم هذه النماذج قد وضعت في الأصل كآليات لتحقيق تكامل اقتصادي تقليدي، لكنها أدت أيضاً إلى مكاسب اجتماعية وثقافية هامة.

16- ويستعين التقرير بعدد من الدراسات لتقدير آثار تعميق التكامل الاقتصادي العربي. ويحدد، بالاستناد إلى نماذج اقتصادية وضعتها الإسكوا، سيناريوهات محتملة لإنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي. ويرى أن إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول عام 2015 سيشكل خطوةً هامة نحو التكامل الأوسع لكنه لن يعود بالفائدة بشكل متساوٍ على جميع البلدان العربية. لذلك، ينبغي إنشاء آليات لتوزيع إيرادات التعريفات بين البلدان العربية والتعويض على البلدان التي تستفيد بشكل أقل من الاتحاد، ولدعم قطاعات محددة من الاقتصاد.

17- وإذ يشدد التقرير على أهمية توسيع التكامل الاقتصادي إلى ما يتجاوز التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يقترح مستقبلاً استبدال جزء من القوى العاملة الأجنبية بعمال عرب. ويحدّد مجموعة من الاستراتيجيات الممكن اعتمادها لتعزيز التجارة الحرة في الخدمات، وحرية حركة رؤوس الأموال والعمال، وتطوير سلاسل إنتاج إقليمية، باعتبارها من الشروط اللازمة لوضع خارطة طريق شاملة تؤدي إلى تعميق التكامل الاقتصادي العربي على المستويين المتوسط والطويل.

التقرير الأول حول تقييم التكامل الاقتصادي العربي

18- يتضمن هذا التقرير تقييماً للتكامل الاقتصادي العربي على المستوى القطاعي وعوامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2013. ويقدم نهجاً لوضع نظام لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وبينها وبين أهم الشركاء التجاريين باستخدام مجموعة من المؤشرات، التي تم تطويرها لهذه الغاية. هذه المؤشرات تتناول الإمكانيات والسياسات والنتائج، لتقييم مستوى التكامل الاقتصادي وتحديد أسباب التباين بين البلدان العربية وبينها بين مجموعات إقليمية أخرى. كما يتناول التقرير سيناريوهات تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال إطلاق الاتحاد الجمركي العربي واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسياسات الكفيلة بتحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة من التكامل.

لوجستيات التجارة: التحديات وخيارات السياسة

19- للوجتيسات التجارة دور هام في تعزيز كفاءة التجارة وتعزيز التنافسية وتمكين الشركات من الارتباط بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وقد أعدت الإسكوا دراسة مفصلة حول لوجستيات التجارة في المنطقة العربية تناولت العلاقة بين أداء اللوجستيات والأداء الاقتصادي، وذلك باستخدام مسح ميداني لعيِّنة من الشركات في عيِّنة من البلدان العربية. وأجرت تقييماً لمستوى كفاءة اللوجستيات المستخدمة ومدى فعاليتها في تقليص كلفة التجارة وتطوير الصادرات البينية. كما تضمنت الدراسة تقييماً لوضع لوجستيات التجارة في تونس والسياسات الكفيلة بتطوير كفاءتها في المستقبل.

التدابير غير الجمركية في الدول العربية

20- تشكل التدابير غير الجمركية عائقاً كبيراً أمام تطور التجارة ولا سيما بعد تخفيض العوائق الجمركية في معظم الدول نتيجة لاتفاقات تحرير التجارة الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد، أعدت الإسكوا هذه الدراسة حول التدابير غير الجمركية في المنطقة العربية فتناولت بشكل خاص التدابير التي تواجه الصادرات المتجهة إلى أربعة بلدان عربية هي الأردن وتونس ولبنان والمغرب، وذلك بغرض تقييم مدى مساهمتها في إعاقة تدفق التجارة البينية العربية. وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحد من هذه التدابير من خلال رفع

القيود على التجارة (من حصص كمية، وقوائم سلبية وغير ذلك) وتوحيد إجراءات الرقابة والمعايير على الواردات، خاصة في ضوء الإعداد لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي.

تكاليف التجارة بين الدول العربية

21- ترتبط تكاليف التجارة بعلاقة عكسية مع حجم التجارة، إذ كلما ارتفعت التكاليف انخفضت التجارة. وقد أعدت الإسكوا هذه الدراسة لاستعراض تطور تكاليف التجارة بين البلدان العربية ومع شركاء تجاريين خارج المنطقة العربية. وقد ركزت الدراسة على البعد القطاعي لتطور هذه التكاليف وهو ما يمثل إضافة نوعية للبيانات المتوفرة حالياً في قاعدة بيانات البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) والتي تقتصر على تطور تكاليف التجارة بين جميع بلدان العالم على المستوى الإجمالي للسلع.

تنفيذ تدابير تسهيل التجارة

22- اكتسب موضوع تسهيل التجارة أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ إقرار اتفاق تسهيل التجارة خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر 2013. وبهدف التعرف على حالة تسهيل التجارة في المنطقة العربية، أعدت الإسكوا هذا التقرير الذي يتضمن مسحاً شاملاً لقياس مستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في البلدان العربية وفقاً لبنود اتفاق بالي. ويمثل هذا التقرير جزءاً من التقرير العالمي بهذا الخصوص والذي تشترك جميع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في إعداده.

التأثيرات المالية للدخول في اتحاد جمركي عربي

23- تناولت هذه الورقة الفنية التحديات المحتملة على المالية العامة للبلدان العربية في حال انضمامها إلى الاتحاد الجمركي العربي. كما تستعرض الخيارات والأدوات المالية المتاحة للتعامل مع نتائج الانضمام إلى هذا الاتحاد. وسلطت الورقة الضوء على هيكل الإيرادات وحجمها في عدد من البلدان العربية وتحدد الآثار التي يمكن أن تنعكس عليها في حالة إطلاق الاتحاد الجمركي العربي. وتضمنت الورقة استعراضاً لآليات توزيع العوائد الجمركية المحصلة المعمول بها في عدد من الاتحادات الجمركية في مناطق أخرى وأهم مزايا كل منها. كما تضمنت تحليلاً لعدد من الفرضيات المرتبطة باختيار التعرفة الجمركية الموحدة من أجل تحديد هذه الآثار على المالية العامة للدول التي قد تنضم إلى الاتحاد.

الترتيبات المؤسسية لقيام اتحاد جمركي عربي

24- أعدت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة فنية حول الترتيبات المؤسسية اللازمة لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي ومتابعة تطبيقه. فاستعرضت الآليات والسياسات التي ينبغي اعتمادها عند الدخول في اتفاق بشأن اتحاد جمركي وآليات التنسيق والترتيبات المؤسسية الضرورية لإنجاح مثل هذا المشروع الذي يعزز التكامل الاقتصادي العربي. كما ركزت الورقة على أهمية الهياكل المؤسسية ودورها في استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتنسيق السياسات التجارية الكفيلة بإطلاق سوق عربي موحد يكون الاتحاد الجمركي أهم روافده.

تقييم الاتحاد الجمركي الخليجي

25- في إطار تعزيز مسيرة العمل نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي، أعدت الإسكوا ورقة عمل لتقييم الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي الخليجي بعد مرور أكثر من 12 سنة على إطلاقه سنة 2003. وقد تناولت الورقة قياس آثار الاتحاد على مختلف جوانب التكامل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على تطور التجارة والاستثمار وانتقال العمالة البينية. كما تضمنت الورقة تحليلاً لأسباب الفوارق بين ما تم تحقيقه من الاتحاد الجمركي الخليجي وما كان متوقعاً قبل إطلاقه. وتقدم مجموعة من التوصيات لتفعيل الاتحاد وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

تباين السياسات الجمركية العربية

26- يعتبر اختيار التعرفة الخارجية الموحدة من أهم القضايا المطروحة أمام البلدان العربية لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي. وفي إطار الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا لجامعة الدول العربية والمفاوضين العرب، أعدت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة فنية حول الفوارق بين التعريفات الجمركية العربية على مستوى الترقيم السداسي وفق النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع. وتعتبر هذه الورقة أساسية في تصور سيناريوهات اختيار التعرفة الخارجية الموحدة على مستوى الترقيم السداسي لتصنيف السلع واعتماد قوائم السلع حسب أهميتها بالنسبة إلى اقتصادات الدول الأعضاء.

التقارب والتنسيق الاقتصادي في المنطقة العربية

27- يُعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية عاملاً هاماً في تدعيم التنافسية بين الدول التي تنضم إلى اتفاق تكامل اقتصادي إقليمي. ولدراسة حالة التجارة البينية العربية التي ظلت دون المستوى المطلوب حتى بعد تطبيق اتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى، أعدت الإسكوا هذه الورقة الفنية التي تنظر في مستوى التقارب والتنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية وما طرأ عليه من تطور في الفترة بين عامي 1960 و2013 وفي تأثير الارتباط بالثروات الطبيعية في التقدم في هذا المسار. وتؤكد الورقة أهمية تنسيق هذه السياسات كشرط أساسي في تنمية التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز مستويات التجارة والاستثمار البينية.

تنسيق السياسات القطاعية لدفع التكامل الاقتصادي العربي

28- أعدت الإسكوا هذه الورقة لتسليط الضوء على الآثار المترتبة لغياب التنسيق في السياسات القطاعية في المنطقة العربية على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. فقد عقدت الدول العربية العديد من اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي منذ ستينات القرن الماضي بهدف زيادة التجارة وتطوير الاستثمارات البينية ودفع النمو الاقتصادي في المنطقة. غير أن هذه الاتفاقات لم تتضمن اعتماد إجراءات تنفيذية واضحة ومتكاملة تجعل هذه الأهداف قابلة للتحقيق، ولا سيما منها خلق فضاء اقتصادي عربي تنافسي جاذب للاستثمارات وتطوير القدرات الإنتاجية. ومن أهم المشاكل التي يعاني منها التكامل الاقتصادي العربي، غياب التنسيق على صعيد السياسات القطاعية الضرورية لدفع الاستثمار، ومنها ما يتعلق بتدعيم الإنتاج القطاعي، وتسعير الطاقة والمياه، ووضع السياسات المصرفية والضريبية. وتندرج هذه الورقة التي تتضمن تقييماً لمدى التباين في تلك السياسات وآثار ذلك على البيئة التنافسية في المنطقة العربية، في إطار سعي الإسكوا إلى تفعيل العمل العربي المشترك الكفيل بتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

دور التجارة الخارجية في تطور الهيكل الاقتصادي الأردني (بصدد الاستكمال)

29- يهدف هذا التقرير، الذي تم إعداده في إطار استراتيجية التنمية في الأردن حتى سنة 2030، إلى تحديد القطاعات الإنتاجية التي يتوجب على الأردن تطويرها لاعتماد سياسة تنويع اقتصادي تقوم على القدرات الإنتاجية المتوفرة، ومدى تطور الطلب العالمي عليها، وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية، ولا سيما في استيعاب العمالة المتخصصة. كما تطرق التقرير إلى مدى مساهمة اتفاقات التجارة الحرة في تحقيق هذه الأهداف وتطوير هذه القطاعات. وقد أعدت الإسكوا هذه الدراسة بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

استراتيجية تطوير قطاع اللوجستيات للنهوض بالصادرات التونسية (بصدد الاستكمال)

30- يعتبر قطاع النقل واللوجستيات أساسياً في دفع التنمية من خلال دوره الفعال في تعزيز الصادرات وتنمية القدرات التنافسية في الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، أعدت الإسكوا، بناءً على طلب من وزارة النقل في تونس، خطة تنفيذية لتطوير قطاع نقل البضائع في السنوات الخمس القادمة لدفع الصادرات التونسية وتطوير مساهمتها في النمو الاقتصادي واستيعاب العمالة الوطنية.

آثار تحرير تجارة السلع الزراعية بين الاتحاد الأوروبي وتونس

31- في إطار المفاوضات الجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاق التجارة الحرة الكاملة والمعمقة والتي من بين بنودها الأساسية تحرير تجارة السلع الزراعية، أعدت الإسكوا، بناءً على طلب من وزارتي الزراعة والتجارة في تونس، دراسة فنية حول آثار السيناريوهات المطروحة لتحرير تجارة السلع الزراعية بين الطرفين وتحديد التغييرات التي يجب إدخالها على السياسات الزراعية والتجارية في تونس والاتحاد الأوروبي لتتلاءم مع مقتضيات التجارة الحرة العادلة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- الاجتماعات

الدورة التدريبية الإقليمية حول قضايا أساسية على الأجندة الاقتصادية العالمية
الوحدة 5- النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية
(عُمان، 18-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)

32- ساهمت الإسكوا في النموذج التدريبي 5 من الدورة الإقليمية التي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). فقدمت مجموعة من التوصيات حول سبل وأدوات تحسين المشاركة في عمليات التكامل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لبلدان غرب آسيا، مع أخذ البيئة العالمية الاقتصادية والإنمائية السريعة التغيّر في الاعتبار، ولا سيما تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية. وكان الهدف من الوحدة التدريبية الخامسة استعراض التطورات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، والنظر في آثارها وفي الخيارات المتاحة في السياسة العامة لاقتصادات بلدان غرب آسيا. وتناولت الدورة القضايا التي تهم اقتصادات غرب آسيا في سعيها إلى تأمين مكاسب إنمائية من التجارة الدولية، بما في ذلك تحقيق التوقعات الإنمائية المحددة في جولة الدوحة للمفاوضات المتعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية. وركزت على النقاشات التي تتناول اتفاقات التجارة الإقليمية والخيارات ذات الصلة وعلاقة هذه الاتفاقات بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخلصت إلى توصيات حول كيفية تحقيق بلدان غرب آسيا أكبر قدر ممكن من المكاسب الإنمائية باستخدام كلي المسارين، الإقليمي والمتعدد الأطراف.

اجتماع فريق الخبراء حول اتفاقات التجارة التفضيلية
والتكامل الإقليمي في العالم العربي
(تونس، 5-6 كانون الأول/ديسمبر 2012)

33- نظمت الإسكوا هذا الاجتماع لمناقشة الممارسات الحالية في مجال تنظيم التجارة، واقتراح توصيات لتحسينها، من أجل زيادة فوائد التجارة الدولية بالنسبة إلى البلدان العربية. وشكل الاجتماع منتدى لمناقشة وضع سياسات تجارية وطنية فعالة في إطار اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي توقعها البلدان العربية.

34- وتناول الاجتماع مواضيع محددة وهي مبادرات التكامل الإقليمي العربي، واتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والحواجز الفنية وغير الجمركية على التجارة، والتقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي، وتحليل أثر الإصلاحات التجارية. وقد أتاح الفرصة لمسؤولين كبار من وزارات التجارة والاقتصاد في بلدان عربية للاطلاع على النتائج التي حققها ممثلون عن منظمات إقليمية ودولية بارزة من أنشطتهم في مجال التكامل. واختتم الاجتماع بحلقة نقاش خلصت إلى توصيات لتعميق التكامل الإقليمي العربي والعالمي. وحضر الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء في الإسكوا ومن بلدان عربية أخرى مسؤولون عن وضع السياسات التجارية ورصد تنفيذها. كذلك شارك فيه خبراء من مركز التجارة الدولية، وجامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمات إقليمية ودولية أخرى معنية بهذا المجال، بما في ذلك شبكة التنمية العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و(الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

اجتماع فريق الخبراء حول تسهيل النقل والتجارة في منطقة الإسكوا
(دبي، 10-11 نيسان/أبريل 2013)

35- اتخذت الإسكوا عدداً من المبادرات الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في الحد من الحواجز الفنية أمام التجارة، ومنها تطوير نظام إتسام والقيام بعددٍ من الأنشطة في مجال تنفيذ النافذة الواحدة للعمليات التجارية. ومع ذلك، لا تزال اللوجستيات التجارية تشكل عقبة رئيسية في بلدان المنطقة، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه البعض في مجال الحد من التكاليف. وعلى المنطقة العربية أن تدمج اللوجستيات التجارية في خططها الوطنية وسياساتها واستراتيجياتها التجارية. وفي هذا الإطار، نظمت الإسكوا اجتماعاً لفريق الخبراء حول تسهيل النقل والتجارة في منطقة الإسكوا، عقد في دبي يومي 10 و11 نيسان/أبريل 2013. وناقش المجتمعون مواضيع عدة أبرزها القضايا المتعلقة باللوجستيات التجارية، بما في ذلك الإجراءات الجمركية، والتحقيقات الفنية، والنقل، وشحن البضائع، والتكنولوجيا والاتصالات وأثرها على التوسع التجاري والنمو في المنطقة. كذلك ناقشوا عدداً من الحواجز غير الجمركية، على غرار الحواجز الفنية في وجه التصدير إلى بلدان و/أو مناطق محددة، وتبادلوا التجارب والممارسات الجيدة.

36- وقد شارك في الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء مسؤولون عن قضايا تيسير التجارة، وخبراء من منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومنظمة الجمارك العالمية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وجامعة الدول العربية، ومنظمات إقليمية ودولية أخرى.

اجتماع فريق الخبراء حول تسهيل النقل والتجارة
(تونس، 2-3 تموز/يوليو 2015)

37- نظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية وخبراء من عدد من البلدان العربية. وقد جرى في الاجتماع استعراض التجارب الناجحة لتسهيل النقل والتجارة في مختلف مناطق العالم وآليات الاستفادة منها في تسهيل التجارة البينية العربية وتعزيز كفاءة النقل ودوره في تعزيز تنافسية السلع العربية في الأسواق العربية والعالمية. كما جرى استعراض عدد من المواضيع المرتبطة بتكاليف التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والربط الإلكتروني بين الجمارك.

اجتماع فريق الخبراء للتداول في الاقتصاد الكلي وتنسيق السياسات القطاعية والتكامل الاقتصادي العربي
(دبي، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2014)

38- نظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالشراكة الاستراتيجية مع مجلس دبي الاقتصادي. وقد ناقش الخبراء القضايا المتعلقة بتقييم مستوى تقارب السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ودورها في تشجيع التجارة البينية العربية وتدعيم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وأكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة العمل لتقليل الفوارق في هذه السياسات وخاصة تلك التي تؤثر مباشرة على مستويات التجارة البينية العربية. وقدمت الإسكوا ثلاث دراسات خلال الاجتماع تناولت المواضيع التالية: تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والتكامل الاقتصادي العربي؛ والتنسيق في السياسات القطاعية في المنطقة العربية والآثار المترتبة على التكامل الإقليمي؛ ونظام المؤشرات لتقييم التكامل الاقتصادي العربي. وقُدمت خلال الاجتماع عروض حول التجارة في بلدان من المنطقة العربية ومن خارجها.

ثالثاً- أنشطة الدعم الفني وبناء القدرات للدول الأعضاء

حلقة عمل تدريبية بشأن تيسير التجارة، والهياكل الأساسية، والتكاليف التجارية
(دبي، 7-9 نيسان/أبريل 2013)

39- نظمت الإسكوا، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، حلقة عمل تلت اجتماع فريق الخبراء حول تسهيل النقل والتجارة، بهدف تحسين قدرات الدول الأعضاء على تطوير معارفها في مجال تكاليف التجارة وأثرها على حركة التجارة ونموها. وشارك فيها عدد من الخبراء في مجال تيسير التجارة الذين ناقشوا تجارب مناطق أخرى في مجال تسهيل إلغاء الحواجز غير الجمركية أو تخفيضها.

ورشة عمل إقليمية حول دمج البعد التجاري في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
(بيروت، 15-17 نيسان/أبريل 2013)

40- نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الأونكتاد، ورشة العمل هذه التي عقدت في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وقد تناولت استراتيجيات ووسائل وأدوات وفوائد دمج البعد التجاري في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لوضع التجارة على رأس قائمة أولويات المساعدة الإنمائية، نظراً لدورها الأساسي في التنمية.

وحضر ورشة العمل ممثلون عن عدد من البلدان العربية. وساهم خبراء من الإسكوا في إعداد مواد تدريبية متنوعة حول التجارة والتدفقات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية واقتصاد المعرفة في ظل العولمة.

الاجتماع الإقليمي للمجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية تحضيراً للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية
(جنيف، 3-4 تشرين الأول/أكتوبر 2013)

41- نظمت الإسكوا، في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقِد في بالي، من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013، اجتماعاً إقليمياً تحضيرياً بالتعاون مع منسّق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وبمساعدة فنية من مركز الجنوب. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة وتنسيق موقف البلدان العربية من مختلف القضايا التي يتناولها المؤتمر، والتوصل إلى التوافقات اللازمة قبل المؤتمر وخلاله، بهدف إعادة تفعيل جولة الدوحة وتحقيق تقدم كبير في الركائز الأساسية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وناقش المجتمعون، من منظور إقليمي، القضايا الرئيسية التي يتناولها المؤتمر، وهي الزراعة، والأمن الغذائي، وتيسير التجارة، والمعايير الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع نطاق الاتفاق المتعلق بتكنولوجيا المعلومات، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية.

42- وحضر الاجتماع ممثلون عن الوزارات العربية المعنية، والممثلون الدائمون للبلدان العربية في منظمة التجارة العالمية في جنيف، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات والمنظمات الإقليمية المعنية. وقد أتاح الفرصة لتحديد السبل التي تسمح للبلدان العربية بتحقيق مصالحها، وفتح المجال أمام الخبراء للتعبير عن شواغل بلدانهم وأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها في ما يتعلق بالقضايا التي يتناولها المؤتمر.

ورشة عمل للدول العربية حول القضايا المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لما بعد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي
(دبي، 10-12 آذار/مارس 2014)

43- نظمت الإسكوا ورشة العمل حول القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لما بعد مؤتمر بالي، حيث عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2013. وشارك في تنظيم ورشة العمل البنك الإسلامي للتنمية، ووزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية. وهي تندرج في إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا لمتابعة نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي أدى إلى اعتماد اتفاق تيسير التجارة.

44- وشارك مسؤولون عرب كبار في ورشة العمل التي نوقشت فيها جميع القرارات التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر بالي، وخصوصاً ما يتعلق بتيسير التجارة، وبالزراعة، وقضايا أخرى خاصة بأقل البلدان نمواً. كما نوقشت في الورشة الشواغل الإقليمية المتعلقة بالمؤتمر الوزاري التاسع، ولا سيما التنسيق العربي في ما يتعلق بإتمام جولة الدوحة، وبالمفاوضات المقبلة. وركزت النقاشات على الأثر الإقليمي لاتفاق تيسير التجارة، سعياً إلى تحقيق توافق بين البلدان العربية حول كيفية مزامنة تطبيقه مع إجراء المزيد من الإصلاحات على المستوى الإقليمي. وتناولت النقاشات أيضاً مسألة إدراج البلدان العربية في مبادرة المعونة من أجل التجارة وإمكانية دعم البلدان في تنفيذ الاتفاق.

بيانات القيمة المضافة للتجارة: برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

45- شاركت الإسكوا في ورشتي عمل في إطار برنامج بحثي تنفذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يهدف إلى تطوير الأدوات اللازمة لوضع سياسات التحول الهيكلي من خلال قاعدة بيانات عالمية حول القيمة المضافة للتجارة. ومن شأن قاعدة البيانات هذه أن تتيح تقييم الأداء الفعلي لمختلف البلدان في التجارة العالمية على أسس دقيقة ورصد التحولات الهيكلية والفرص المتاحة. وتهدف الإسكوا من هذه المشاركة إلى إدراج عدد من البلدان العربية في قاعدة البيانات ومن ثم تعميم التجربة على بلدان عربية أخرى.

ورشة عمل حول آليات التمويل من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لمشاريع البنية التحتية المتعلقة بالنقل للتجارة
(تونس، 21-23 نيسان/أبريل 2015)

46- نظمت الإسكوا هذه الورشة المخصصة لبلدان المغرب العربي لاستعراض آليات التمويل والاتفاقات والشراكات في مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالنقل للتجارة، والجوانب التعاقدية والقانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما جرى استعراض عدد من التجارب الإقليمية في مجال النقل لاستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الناجحة وغير الناجحة.

ورشة عمل للدول العربية حول الاتحاد الجمركي العربي
(القاهرة، 19-20 أيار/مايو 2015)

47- نظمت الإسكوا ورشة العمل هذه بالتعاون مع جامعة الدول العربية وشاركت فيها وفود من معظم البلدان العربية. وقد تناول النقاش فيها مختلف الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد جمركي عربي استناداً إلى ثلاث ورقات عمل أعدتها الإسكوا. ومن هذه الجوانب، الترتيبات المؤسسية اللازمة، وتأثيرات قيام مثل هذا الاتحاد على المالية العامة للدول الأعضاء، والسيناريوهات المختلفة لإطلاق الاتحاد. وتناولت النقاشات التوصيات الواردة في ورقات العمل التي تم تقديمها وكيفية الأخذ بها لتسريع المفاوضات بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

ورشة عمل لدول المغرب العربي حول الاتحاد الجمركي العربي
(الدار البيضاء، المغرب، 9-10 حزيران/يونيو 2015)

48- نظمت الإسكوا ورشة العمل هذه، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية واتحاد دول المغرب. وقدمت الإسكوا ثلاث ورقات فنية حول آليات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتحديات المالية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وسيناريوهات إطلاق هذا الاتحاد. وأتاحت الورشة فرصة فريدة لدول المغرب العربي لعرض التحديات الفعلية التي قد تواجهها اقتصادات هذه الدول نتيجة الدخول في اتحاد جمركي عربي وآليات إزالة هذه التحديات.

دراسة بشأن الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية

49- أُعدّت هذه الدراسة بطلب من حكومة المملكة العربية السعودية لعرض ملامح سياستها التجارية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مع الوقوف عند مختلف الاتفاقات التجارية التي وقعتها. وتأخذ الدراسة

في الاعتبار خيارات المملكة في تحديد موقفها الإقليمي والدولي إزاء شراكاتها القائمة والمحتملة مع أبرز الجهات الفاعلة الاقتصادية في العالم. وتتضمن تحليلاً لسيناريوهات بديلة لاتفاقات تجارية من المحتمل أن تعود بمكاسب اقتصادية كبيرة على المملكة العربية السعودية.

نتائج النمو والتشغيل لعدد من خيارات التكامل المتاحة أمام اتحاد المغرب العربي: نتائج أولية

50- يأتي هذا التقرير استجابة لطلب من حكومة تونس بتحليل خيارات التكامل المتاحة أمام اتحاد المغرب العربي. فبالرغم من انخفاض التعريفات على التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، لم تزل معدلات التجارة البينية متدنية جداً. ويهدف هذا التقرير إلى (أ) تقييم أداء سياسات التكامل السابقة بين دول الاتحاد والعوامل الاقتصادية الرئيسية التي كانت تعيق تنفيذها؛ (ب) تحليل الخيارات المتاحة لوضع استراتيجية مستقبلية للتكامل الإقليمي؛ (ج) تقديم توصيات وخيارات للسلطات الحكومية المعنية. ويهدف بشكل خاص إلى تزويد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بمعلومات لتقييم أثر مختلف الخيارات في مجال التكامل التجاري الإقليمي، من خلال إجراء تحليل معمّق للعوائق التنظيمية الأساسية، وتقدير الفوائد التجارية والاقتصادية المحتملة. وسيؤدي ذلك إلى تمكين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من التعاون مع شركائها التفضيليين على نحو استراتيجي لاقتحام الأسواق العالمية.

مشروع تشجيع التجارة في الخدمات في المنطقة العربية

51- ينفَّذ مشروع الإسكوا لتشجيع التجارة في الخدمات في المنطقة العربية بدعم مالي من الوكالة السويدية للتنمية الدولية. وقد تم وضع المشروع انطلاقاً من الحاجة إلى إجراء تحليل مقارن للفوائد المحتملة من التجارة في الخدمات في المنطقة، وسيتناول أوجه القصور في الدراسات السابقة. ويهدف إلى زيادة مشاركة البلدان العربية في التجارة الدولية في الخدمات، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من الفقر، وذلك من خلال تزويدها بالمساعدة الفنية في مجالات رئيسية ثلاثة هي:

(أ) بناء القدرات في مجال جمع البيانات حول التجارة في الخدمات؛

(ب) بناء القدرات في مجال التقنيات المتعلقة بتقييم حماية التجارة في الخدمات وقياس المكاسب والتكاليف الناتجة عن تحريرها؛

(ج) وضع دراسات فنية حول سيناريوهات لتحرير التجارة في الخدمات وما يقترن بها من سياسات.

52- ولكي يغطي المشروع البنى الاقتصادية المختلفة في المنطقة، فهو يركز على مجموعة أساسية من ستة بلدان على الشكل التالي: بلد من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي هو الكويت؛ وبلدان من البلدان الأعضاء في اتفاقية أغادير هما تونس والمغرب؛ وثلاثة بلدان من باقي المنطقة العربية هي فلسطين ولبنان واليمن.

53- ويتناول المشروع قضية التجارة في الخدمات في القطاعات الأربعة التالية: النقل الدولي (البري والجوي)؛ والخدمات المالية (الخدمات المصرفية والتأمين بشكل خاص)؛ وخدمات الطاقة؛ والتوزيع. ويمكن أيضاً إدراج قطاعات إضافية في التحليل كالسياحة، والخدمات المهنية، والبناء، في حدود الوقت المتاح والميزانية.

54- والمستفيدون الأساسيون من المشروع هم هيئات القطاع العام، والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية، وكيانات القطاع الخاص المعنية بتحرير التجارة في الخدمات. وتتضمن الهيئات المعنية في القطاع العام الوزارات والوكالات الحكومية التي تتعاطى التجارة في الخدمات والمعنية مباشرةً بوضع سياسات تجارية على المستوى الوطني. وسيعود المشروع بالفائدة أيضاً على جهات غير محلية على غرار جامعة الدول العربية والهيئات الأخرى التي تعمل على تطوير الأبعاد الإقليمية لتحرير التجارة في الخدمات. وستتمكن الجهات المعنية الأخرى، كالمجتمع المدني، من الوصول إلى المعلومات والنتائج، ما سيؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة، والحس بملكية سياسات الإصلاح التجاري.

55- وسينجَز المشروع بالشراكة و/أو التعاون مع مؤسسات دولية وإقليمية مختارة كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعة الدول العربية. وستشارك فيه أيضاً معاهد وطنية للأبحاث في بلدان مختارة، ما سيزيد الحس بملكية نواتجه على مستوى كل بلد. ويرحَّب بمشاركة الجهات المعنية والشركاء في مرحلة التخطيط للمشروع. وستكون المنظمات الوطنية مسؤولة عن تحديد الباحثين المحليين والإقليميين للاستعانة بهم في إجراء مختلف المسوح القائمة على استبيانات حسب القطاعات، والموجهة إلى المسؤولين الحكوميين والشركات. وتقوم هذه المنظمات أيضاً بتنظيم اجتماعات إقليمية في إطار المشروع.

رابعاً- المشاريع الممولة من حساب التنمية

تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للالتحاق بسلاسل الإمداد العالمية عن طريق الحد من العقبات التي تعترض سبيل التجارة

56- أصبحت سلاسل الإمداد العالمية عنصراً أساسياً من عناصر التجارة الدولية اليوم. وهي القناة الأساسية التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات في تأمين مدخلات الصناعة من جميع بلدان العالم وتوزيع منتجاتها النهائية. وهي تعتمد على حركة حرة غير مقيدة للسلع عبر الحدود، بحد أدنى من الروتين الإداري، وعلى الإجراءات التجارية المبسطة، والتكاليف المتدنية والتي يمكن توقعها للمعاملات. ولكن العديد من البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعيدة جداً عن استيفاء هذه المتطلبات الأساسية. وغالباً ما تكون واقعة تحت أعباء تنظيمية وشروط إجرائية مكثفة، والكثير من المماطلة والتأخير. وهي تفتقر أيضاً إلى الخبرة، والدراية الفنية في تكنولوجيات الاتصالات، والممارسات الجيدة، ولا تستوفي المعايير الدولية. وتؤدي هذه العوامل إلى استبعاد هذه البلدان عن الأسواق الدولية أو مشاركتها المحدودة فيها، وإلى منعها من الازدهار.

57- وتطرق هذا المشروع إلى بعض الأسباب الرئيسية، الداخلية والخارجية، التي أدت إلى هذه الإخفاقات، مع التركيز على القضايا الإقليمية. وسعى بشكل أساسي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من المناطق الإقليمية الخمس (أوروبا، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا) على الارتباط بسلاسل الإمداد العالمية من خلال تخفيض الحواجز التي تعترض التجارة.

58- وكان الهدف منه: (أ) بناء قدرات الخبراء الإقليميين والوطنيين في استخدام تقنيات تحديد العقبات التنظيمية والإجرائية في وجه التجارة وإزالتها، والربط بسلاسل الإمداد الدولية؛ (ب) تحسين صياغة سياسات واستراتيجيات تيسير التجارة وتطبيق أدوات وتقنيات داعمة لهذا الغرض، على ضوء المفاوضات الجارية في

منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وفي منظمة الجمارك العالمية؛ (ج) إنشاء شبكات إقليمية من الخبراء للبحث في هذه القضايا ودعم الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي ودولي.

59- ونُظّم في إطار هذا المشروع عددٌ من الدورات التدريبية على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي، ساهمت في بناء المهارات وفي زيادة المعارف والخبرات وإنشاء شبكات من الخبراء أدت إلى رفع مستوى التعاون.

60- كذلك نظمت الإسكوا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ورشة تدريب إقليمية في 15 و16 أيار/مايو 2013 في العقبة/الأردن. وأعدت دراسة إقليمية حول تحسين تبادل المعلومات عن سلاسل الإمداد الغذائية في المنطقة، عرضت ونوقشت خلال ورشة التدريب الإقليمية. وكان الهدف من الدراسة تقييم الوضع الراهن لسلاسل توريد القمح والزيت النباتي والسكر، في الأردن وتونس ولبنان واليمن، وتحديد سبل الإدارة الفعالة لسلاسل الإمداد والسياسات والاستراتيجيات المناسبة التي توفر اللوجستيات السليمة لتأمين إمدادات يعوّل عليها من القمح والزيت النباتي والسكر، وتخفيض الأسعار وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة، بما يؤدي إلى الحد من الفقر فيها.

تيسير الدمج الفعلي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق برامج المعونة من أجل التجارة

61- أطلقت مبادرة المعونة من أجل التجارة في عام 2005 خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، بهدف وضع التجارة في صلب خطة التنمية، ودمج القضايا المتعلقة بالتجارة في الخطط والبرامج الإنمائية، والتعامل مع مختلف القيود المتعلقة بالتجارة، من السياسات والأنظمة التجارية وصولاً إلى البنى الأساسية المادية للتجارة. وقد تطور مفهوما التجارة والتنمية بشكل كبير منذ إطلاق المبادرة، ما أدى إلى زيادة الوعي بالدور الإيجابي للتجارة في مجال التنمية من خلال تحسين النمو الاقتصادي. وأدت المبادرة إلى نتائج بارزة ساعدت في تحسين الأداء التجاري نتيجةً لدمج الأولويات المتصلة بالتجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ولكن بالرغم من الأثر الإيجابي الكبير الذي حققته المبادرة، لم يتمكن العديد من البلدان النامية، ولا سيما في المنطقة العربية، من تحقيق حضور ملحوظ في التجارة العالمية، وذلك بسبب إمداداتها المحدودة من السلع والخدمات، كما لم تنجح في جذب الاستثمارات المتصلة بالتجارة، لا الأجنبية منها ولا المحلية.

62- وفي حين يعمل الشركاء في التنمية على تعبئة موارد إضافية لمشاريع ومبادرات المعونة من أجل التجارة لتحسين السياسات والقواعد التجارية، والتغلب على عوائق الإمداد والعقبات المتعلقة بالبنى الأساسية وتسويات التكلفة التي تواجهها البلدان النامية، لا يزال عدد كبير من المشاريع المحتملة الوطنية والإقليمية يفتقر إلى التمويل اللازم، لعدم صياغته بشكل يتفق مع معايير التمويل لمبادرة المعونة من أجل التجارة. ويعزى هذا السبب بشكل أساسي إلى محدودية المعرفة والمهارات لدى الجهات المعنية بتطوير مشاريع المعونة من أجل التجارة القابلة للتمويل. لذلك، تسعى المبادرة إلى ضمان ملكية البلدان للمشاريع، وإلى تحسين الطاقة الاستيعابية للبلدان المستفيدة من خلال مساعدتها في وضع مقترحات مشاريع ملائمة يمكن تمويلها من المبادرة، وآليات رصد وتقييم فعالة.

63- وفي هذا الإطار، وضعت اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة حساب الأمم المتحدة للتنمية، بهدف تحسين قدرات عدد من البلدان المختارة ووضع مشاريع وبرامج يمكن تمويلها في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وسيتم إنشاء شبكة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لتعزيز التعاون وتقديم الدعم للاستفادة

من المعونة من أجل التجارة. ويعتمد المشروع على المشاركة الفاعلة لمصارف التنمية الإقليمية، ووزارات التجارة، ومنظمات وشبكات القطاع الخاص الجامعة، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

64- ويستند المشروع إلى الخبرات والموارد والمؤسسات والشبكات المتوفرة في اللجان الإقليمية الخمس، وكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية ببناء القدرات في مجال المعونة من أجل التنمية، لتحفيز التآزر في تحسين إجراءات النفاذ إليها وسبل توفيرها. ويسعى بشكل خاص إلى تأمين المساعدة في تذليل القيود التي تواجه التجارة على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني من خلال وضع مشاريع وبرامج مؤهلة للحصول على تمويل المعونة من أجل التجارة.

65- وقد نظمت كل لجنة من اللجان الإقليمية ورشة عمل إقليمية واجتماعاً لفريق خبراء وقدمت المساعدة الفنية لعدد من البلدان والمنظمات وفرق المشاريع، وأصدرت مواد فنية قي تقارير ودراسات توجيهية وغيرها. ووضعت اللجان أيضاً قاعدة بيانات إلكترونية بمؤشرات المعونة من أجل التجارة متاحة للجمهور مجاناً. وقد قامت الإسكوا في هذا الإطار بالأنشطة التالية:

1- ورشة عمل حول صياغة مشاريع قابلة للتمويل في المنطقة العربية
من خلال آليات المعونة من أجل التجارة
(مراكش، المغرب، 22-23 تشرين الأول/أكتوبر 2013)

66- كان الهدف من ورشة العمل مساعدة البلدان العربية على تأمين أشكال عديدة من تمويل التنمية لتعزيز التجارة والتنمية من خلال نهج "الاستثمار من أجل التجارة". وهدفت على وجه الخصوص إلى تبادل المعرفة والمعلومات حول السبل التي تنتهجها مختلف البلدان في تطوير مشاريع المعونة من أجل التجارة لتعزيز التجارة العربية البينية، وفي تحسين المشاركة في النظام التجاري العالمي من خلال إعداد مشاريع قابلة للتمويل. وكان المستفيدون الرئيسيون من المشروع هيئات القطاع العام، بما في ذلك الوزارات والوكالات الحكومية المعنية بالمعونة من أجل التجارة والأنشطة المتصلة بالتجارة، والتي تشارك مباشرة بصياغة مشاريع المعونة من أجل التجارة وتنفيذها على المستوى الوطني.

2- اجتماع فريق خبراء حول أدوات الرصد والتقييم لتنفيذ مشاريع المعونة
من أجل التجارة في المنطقة العربية
(الحمامات، تونس، 12-13 كانون الأول/ديسمبر 2013)

67- بعد مراجعة مشاريع المعونة من أجل التجارة التي استعرضها ممثلو الدول الأعضاء خلال ورشة العمل الأولى، ركز الاجتماع على تطوير نظم الرصد والتقييم الملائمة، التي تتضمن مؤشرات متفق عليها على المستوى الإقليمي لرصد وتقييم مشاريع المعونة من أجل التجارة، بهدف تحسين صياغتها. وكان الهدف من الاجتماع تشجيع النقاش والتوصل إلى إجماع إقليمي على أطر الرصد والتقييم التي يمكن استخدامها في المنطقة. وأتاح للمشاركين تبادل المعرفة والمعلومات حول المعايير والشروط الأساسية للحصول على المعونة من أجل التجارة من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارات التجارة والنقل في الدول الأعضاء الخمس التي سبق أن شاركت في ورشة العمل التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر، وخبراء وممثلون عن مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف المعنية. وقدم كل من ممثلي المؤسسات المالية لمحة عامة عن الشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر من أجل موافقة مؤسساتهم على تمويل مشاريع المعونة من أجل التجارة.

3- منتدى أقاليمي حول المشروع الممول من حساب التنمية "تيسير الدمج الفعلي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق برامج المعونة من أجل التجارة"
(تونس، 22-24 نيسان/أبريل 2014)

68- تُوّج هذا المشروع الممول من المعونة من أجل التجارة بعقد منتدى أقاليمي في تونس شاركت في تنظيمه اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة. وأتاح المنتدى للمشاركين تبادل التجارب والدروس المكتسبة، وعرض أمثلة لمشاريع ناجحة ممولة من المعونة من أجل التجارة؛ ومناقشة المبادئ التوجيهية لصياغة مشاريع يمكن تمويلها من هذه المعونة، وأطر الرصد والتقييم، والممارسات الجيدة؛ والربط بين المستفيدين المحتملين من هذه المعونة لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالأوجه المالية للمشاريع ذات الصلة بالتجارة؛ والتوصل إلى موقف مشترك بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة في المستقبل، كأداة لتعزيز التجارة داخل المنطقة الواحدة وفي ما بين المناطق. وحضر المنتدى ممثلون عن اللجان الإقليمية الخمس المنظمة، ومجموعة من الجهات المعنية بما فيها خبراء من المناطق الخمس، وشركاء في التنمية، وعدد من المسؤولين عن الاتصال من المشاريع المشاركة.

69- وبالإضافة إلى الاجتماعات الثلاثة الآنفة الذكر، وضعت الإسكوا مواد ذات صلة بالمعونة من أجل التجارة في المنطقة، تضمنت مبادئ توجيهية عن تحديد وصياغة مشاريع قابلة للتمويل، ومبادئ توجيهية لاستخدام نظام لرصد وتقييم هذه المشاريع.